الأمم المتحدة

S/2007/500

مجلس الأمن

Distr.: General
20 August 2007
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن السودان

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أداوم على إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان. ويشمل التقرير الفترة منذ تقريري المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (S/2007/213)، بما في ذلك إشارات إلى التطورات الأخيرة المتعلقة بدارفور.

ثانيا – تنفيذ العناصر الرئيسية لاتفاق السلام الشامل

٢ – خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عقد الطرفان مشاورات مكثفة ترمي إلى تسوية الخلافات القائمة بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ووفقا لممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني، أسفرت هذه المشاورات عن إحراز تقدم بشأن المسائل الرئيسية، بما فيها المسألة الحساسة المتمثلة في عقود النفط. بيد أن الطرفين لم يسويا خلافاتهما بعد بشأن مسألة أبيي على الرغم من وجود مؤشرات في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو بإحراز تقدم ملحوظ في هذه المسألة. كما لم يحرز أي تقدم ملحوظ في مجال التشريعات المتعلقة باتفاق السلام الشامل. وفي هذه الأثناء، وبمساعدة البعثة، واصل الطرفان العمل نحو إعادة النشر الكاملة للقوات والتحقق منها وفقا للاتفاق؛ على أنه لم يتم الوفاء بالموعد النهائي المهم وهو ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧ الذي قصد به أن يكون إيذانا بإعادة النشر الكامل للقوات المسلحة السودانية شمال خط حدود عام ١٩٥٦.

210807 210807 07-45933 (A)

الجوانب الأمنية

٣ - ظلت الحالة الأمنية العامة تتسم بالهدوء مع اقتراب الموعد النهائي في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (انظر الفقرة ٤ أدناه)، حيث لم تحدث صدامات مرتبطة بإعادة النشر. إلا أن الحالة الأمنية في منطقة وقف إطلاق النار تدهورت قليلا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حيث وقعت بعض أعمال العنف ذات الطابع المحلي، ولا سيما في ولاية جنوب كردفان، وولاية شرق الاستوائية، وأجزاء من ولاية أعالي النيل. وبدا أن معظم الحوادث ارتبطت بصدامات تتعلق بالحصول على الموارد الطبيعية، أو كانت بسبب جنود غير منضبطين أو أعمال قطع الطرق. وفي أخطر حوادث العنف، التي جرت في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، هاجم مسلحون من أفراد قبيلة تبوسا أفرادا غير مسلحين من قبيلة دادينقا في لاورو بولاية شرق الاستوائية، حيث قتلوا ٥٤ شخصا معظمهم من النساء، وسرقوا ٨٠٠ من رؤوس الماشية، ومعدات زراعية. وفي ولايتي شرق وغرب الاستوائية، تفاقمت حالة انعدام الأمن كذلك جراء ما أفادت به التقارير من تحرك جيش الرب للمقاومة غربا، باتجاه مناطق تجمعه المحددة على الأرجح.

٤ - وكان أحد مواطن التركيز الرئيسية لجهود البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير رصد إعادة نشر القوات المسلحة السودانية شمال حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ بين شمال السودان وجنوبه، والتي كان من المقرر إتمامها بحلول ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وبينما أُجري جانب كبير من إعادة الانتشار وفق المطلوب، لم يجر الالتزام الكامل بالموعد النهائي. وتقر القوات المسلحة السودانية ببقاء حوالي ٦٠٠ ٣ من جنودها في جنوب السودان، في تجمعات صغيرة في ولاية أعالي النيل بالدرجة الأولى، ولكنها تزعم أن هذه القوات لازمة لحماية حقول النفط ريثما يكتمل نشر الوحدات المتكاملة المشتركة. ولكن الجيش الشعبي لتحرير السودان لا يتفق مع هذا المنطق. وفي هذه الأثناء، واصلت بعض المصادر المدنية الجنوبية بما فيها والي ولاية الوحدة التأكيد على أن أعدادا أكبر بكثير من جنود القوات المسلحة السودانية لا تزال في الجنوب. ويتناول هذه المسائل حاليا مجلس الدفاع المشترك الذي يضطلع وفقا لاتفاق السلام الشامل بمسؤولية التنسيق بين القوتين، وقيادة الوحدات المتكاملة المشتركة، ومواجهة التهديدات لأمن المنشآت النفطية.

٥ - وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وافق كلا الطرفين والبعثة على أنه قد تم بنسبة ٦٦ في المائة الخفض اللازم للقوات المسلحة السودانية (٢٢١ ٣٢ جنديا من بين ما يقدر بنحو ٤٠٣ ٤٦ جنود). ويشمل هذا الرقم الجنود الذين أعيد نشرهم شمال حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ (٥٧ في المائة) ومن جرى التحقق من إلحاقهم بالوحدات المتكاملة

المشتركة التي من المقرر أن تتألف من أفراد من كلا الطرفين في الجنوب (٩ في المائة). بالإضافة إلى ذلك، اتُخذت بعض الخطوات الرمزية الهامة، من بينها تسليم مقر القوات المسلحة السودانية في ملكال إلى الوحدة المتكاملة المشتركة المحلية التي يقودها الجيش الشعبي لتحرير السودان، وذلك في ٩ تموز/يوليه.

٦ - إلا أن مركز بعض أفراد القوات المسلحة السودانية في الجنوب لم تتم تسويته بعد. فهذه القوات تضم نحو ٢ ٨٠٠ من عناصر الوحدات المتكاملة المشتركة الذين يخضعون لعملية إعادة التحقق من قبل البعثة (٦ في المائة) فضلا عن ٨ ٩٠٠ جندي (١٩ في المائة) ''سُرحوا طوعا'' من قبل القوات المسلحة السودانية بموجب المادة ١٩ من البروتوكول الأمني لاتفاق السلام الشامل. ويدعى الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن هذه الجماعات المسرحة لا تزال تتقاضى رواتب من القوات المسلحة السودانية، ومن ثم يتعين اعتبار عناصرها جنودا عاملين حتى يمروا بالبرنامج الرسمي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد قررت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار أن تكمل القوات المسلحة السودانية سداد مدفوعاتها لهذه القوات في نهاية عام ٢٠٠٧.

٧ - واتخذ الطرفان خطوات لمعالجة مركز الجماعات المسلحة الأخرى. ففي شهر أيار/مايو، يسرت القوات المسلحة السودانية عملية انفرادية لنزع سلاح عناصر من جماعة مسلحة أخرى منحازة للقوات المسلحة السودانية في جنوب السودان، حيث جمعت الأسلحة في مقابل مبالغ كبيرة. إلا أن هذه العملية جرت خارج إطار المؤسسات الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما يثير القلق بشأن نقص التخطيط لإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وبينما نُزع سلاح ٨٢٧ فقط من المقاتلين السابقين بشكل رسمي في هذه العملية، أعلنت القوات المسلحة السودانية في حفل أُقيم في الخرطوم يوم ٢٤ حزيران/يونيه أن جميع الجماعات المسلحة الأخرى المنحازة للقوات المسلحة السودانية في جنوب السودان قد جرى حلُّها الآن رسميا، وأن أية ميليشيات متبقية يتعين اعتبارها من الآن فصاعدا غير شرعية. إلا أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يصر على أن القوات المسلحة السودانية ينبغي أن تشارك في تحمل مسؤولية الميليشيات السابقة المتبقية ريثما تجرى إعادة إدماجهم بشكل كامل في المجتمع.

٨ - وواصل الجيش الشعبي لتحرير السودان من جانبه، إحراز تقدم في عملية الإدماج الرسمي للميليشيات التي انحازت له بموجب إعلان جوبا لعام ٢٠٠٦. وفي أيار/مايو، أعلن سلفا كير رئيس حكومة جنوب السودان والقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان أن الجيش الشعبي لتحرير السودان سيُدمج رسميا نحو ٣٤ ٠٠٠ مقاتل من الجماعات المسلحة

الأخرى السابقة التي كانت تشكل جزءا من قوات دفاع جنوب السودان. ولا يزال الإدماج الكامل لتلك القوات وإعادة الهيكلة الشاملة للجيش الشعبي لتحرير السودان ليصبح جيشا محترفا من بين التحديات الرئيسية القائمة.

٩ - ويعد تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة متأخرا جدا عن جدوله الزمني. فقد بلغت نسبة عدد الجنود المتجمعين لإدماجهم في تلك الوحدات ٧٧ في المائة من المجموع المتوقع. إلا أن عنصري هذه الوحدات وهما الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية لا يزالان منفصلين وظيفيا ويتبعان تسلسلين قياديين مختلفين. وقد أحرز كل من مجلس الدفاع المشترك والقيادة العليا للوحدات المتكاملة المشتركة تقدما فيما يتعلق بالاتفاق على أولويات الإدماج والنشر بما في ذلك عقد حلقة عمل في جوبا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو إلا أنه لا يزال يتعين على مجلس الدفاع المشترك أن يوافق على طلب لتقديم المساعدة الدولية لدعم هذه العملية.

١٠ - وفي تموز/يوليه، بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان إعادة نشر قواته المتبقية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، حيث تخضع هذه العملية للتحقق من قبل أفرقة الرصد المشتركة. ويشدد الجيش الشعبي لتحرير السودان على عدم إمكانية تحريك بعض القوات والمعدات الثقيلة فورا، بسبب سوء حالة الطرق والأحوال الجوية السيئة. وقد أُعيقت أعمال التحقق من المراحل الأولى لإعادة الانتشار في عدد من المناطق بسبب عدم تعاون القادة على الأرض. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الطرفان الحد من حرية انتقال البعثة في القطاع السادس، الذي يضم أبيي.

الجوانب السياسية

١١ - وعقد حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان اجتماعات رفيعة المستوى طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وتمثل الهدف المعلن للاجتماعات في تسوية الخلافات القائمة بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وشمل جدول الأعمال المنازعات التي وصلت إلى طريق مسدود منذ وقت طويل بشأن عقود النفط ومركز منطقة أبيي، التي أبرزتُها في تقارير سابقة.

١٢ - وفي منتصف نيسان/أبريل، أفاد الطرفان بتحقيق إنجاز في المفاوضات بشأن أبيي، حيث أبلغا المجلس الوطني أن الرئاسة وافقت من حيث المبدأ على إدارة مدنية انتقالية تُعَيَّن لمدة ستة أشهر ريثما يجري التوصل إلى اتفاق نهائي على حدودها الإدارية. إلا أن توافق الآراء هذا انهار في وقت لاحق، حيث نشأت منازعات بشأن الحدود المؤقتة للإدارة الانتقالية. وحتى الآن لم يصدر بعد قرار من الرئاسة بشأن مسالة أبيي.

١٣ - وفي هذه الأثناء، أعلن الطرفان عن إحراز تقدم في طائفة من المسائل الأخرى التي تتعلق بالدرجة الأولى بولايات الحكومة على كل من الصعيد الاتحادي وصعيد جنوب السودان. وفي حزيران/يونيه، بدا أن الطرفين قد توصلا إلى اتفاق بشأن ترتيبات لتطوير الامتياز النفطي المتنازع عليه المعروف بـ ''مركز التنقيب ٥ - باء'' (Block 5B) في ولاية جونقلي، والذي وقّع في السابق كل من الطرفين امتيازا بشأنه مع شركة تجارية مختلفة. إلا أن إحدى الشركتين المعنيتين أعربت في وقت لاحق عن عدم ارتياحها للاتفاق الذي أفادت به التقارير، وقالت إنها ستتخذ خطوات لحماية الشروط الأصلية لرخصتها.

١٤ - وفي غضون ذلك، ونظرا للمناقشات الثنائية النشطة بين الطرفين، عُلقت أعمال مفوضية الرصد والتقييم خلال شهر أيار/مايو، ولكنها استأنفت اجتماعاتها في شهر حزيران/يونيه. واجتمعت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار مرة واحدة فقط خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في أواخر شهر تموز/يوليه.

١٥ - وانتهت دورة الربيع للمجلس الوطني في ٢٧ حزيران/يونيه، من دون تلقي مشاريع التشريعات المعلقة اللازمة من أجل تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك مشاريع القوانين المتعلقة بدائرة الأمن الوطني، ودائرة الشرطة، والانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، لم تُنشأ بعد اللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة حقوق الإنسان ولجنة الأراضي. وفي أيار/مايو، أعرب بعض البرلمانيين المنتمين إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان والتحالف الديمقراطي الوطني عن عدم ارتياحهم لبطء عملية استعراض التشريعات القائمة من أجل العمل على توافقها مع اتفاق السلام الشامل، وطلبوا إلى وزارة العدل أن توضح أسباب حالات التأخير.

١٦ - وفي عدد من المجالات، يتأخر تنفيذ الاتفاق بسبب البطء في صرف الأموال الاتحادية للجان والوزارات المعنية. فلم تدخل اللامركزية المالية التي نص عليها الاتفاق حيز التنفيذ الكامل بعد. وفي شهر أيار/مايو، أشار رئيس لجنة المخصصات الضريبية والمالية والرصد إلى أن الولايات تتلقى حاليا من الصعيد الاتحادي أقل بكثير مما خصصه اتفاق السلام الشامل.

١٧ - وفي تطور إيجابي، أُجري أخيرا تعداد تجريبي في شهر نيسان/أبريل قبل التعداد السكاني الوطني، حيث شمل طائفة واسعة من المناطق العيِّنات بما فيها مواقع في دارفور. لكن الخطط المقررة للتعداد الكامل أُجلّت من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بسبب الشواغل المتعلقة باستعداد لجنة التعداد في الجنوب، والمرتبطة ببطء صرف الأموال من جانب الحكومة الوطنية. ومن المبلغ الذي طلبته اللجنة أصلا لعام ٢٠٠٧ من التمويل الاتحادي وقدره ٣٠ مليون دولار، مُنح ما نسبته ٥٦ في المائة فقط، ولم تُصرف

سوى نسبة ضئيلة منه. وتسبب ذلك في تأخر كبير في وضع الخرائط للمقاطعات الجنوبية البالغ عددها ٧٩ مقاطعة، والذي يعوقه بقدر أكبر الآن بدء موسم الأمطار.

١٨ - وفي هذه الأثناء، أُحرز تقدم تدريجي في ترسيم حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ بين شمال السودان وجنوبه. وأجرت اللجنة التقنية المعنية بالحدود زيارات ميدانية للمناطق الحدودية، كما زار أعضاء اللجنة لندن والقاهرة من أجل استعراض الخرائط ذات الصلة المتاحة في العاصمتين. وبدأت اللجنة التخطيط لعقد حلقة عمل دولية عن أفضل الممارسات في عمليات ترسيم الحدود، التي تعتزم البعثة دعمها. وأشارت اللجنة إلى أنها تتوقع أن يُجرى ترسيم الحدود في ربيع عام ٢٠٠٨.

١٩ - وفي ١ تموز/يوليه، وبعد تأخير دام ستة أشهر، عُيِّن واليان جديدان لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، بما يتماشى وشروط اتفاق السلام الشامل بتناوب المناصب بين الطرفين. إلا أنه لم يُحرَز تقدم يُذكر في مواءمة إدارة الشرطة والإدارة المدنية لكل من الطرفين في أي من الولايتين. وفي ولاية النيل الأزرق، أثار إنشاء منطقة محلية إضافية، تحمل اسم ''التضامن''، احتجاجات سياسية. فمؤيدو الحركة الشعبية لتحرير السودان يعتقدون أن إنشاء المنطقة المحلية هو محاولة للتلاعب في الجغرافية السياسية لولاية النيل الأزرق على حساب الحركة.

٢٠ - وفي غضون ذلك، أحرزت حكومة جنوب السودان تقدما في بناء مؤسساتها وتزويدها بالموظفين. وواصل رئيس الحكومة إعادة تنظيم إدارات الولايات في محاولة لتحسين الكفاءة والتصدي للفساد. وفي ٣ تموز/يوليه، أعلن عن تعديل حكومي كبير، شمل تعيين عدد من المستشارين الرئاسيين الجدد. كما عيَّن رئيس حكومة جنوب السودان أكثر من ٢٠٠ من المستشارين القانونيين والمدعين العامين. وفي هذه الأثناء، نُشرت أول مجموعة من مراقبي حقوق الإنسان التابعين للجنة حقوق الإنسان لجنوب السودان؛ وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريب أفراد الشرطة والعاملين في السجون بدعم من الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين.

٢١ - ومن المرجح أن يؤثر العجز في الميزانية الذي يواجه حكومة جنوب السودان سلبا على العديد من الأنشطة المذكورة أعلاه. ففي شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، أثارت حالات التأخير في السداد المرتبطة بعجز التمويل الذي تعانيه الحكومة، احتجاجات في أماكن مختلفة، من بينها إضراب للمعلمين في رمبيك، بينما قام المحاربون القدماء في الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية جونقلي بإغلاق طريق جوبا - بور الرئيسي احتجاجا على عدم تسلمهم البدلات. وبالإضافة إلى ذلك، ستتسبب العملية الجارية لإدماج ٣٤ ٠٠٠ من

العناصر السابقة لقوات دفاع جنوب السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان في إرهاق كشف مرتبات الجيش الشعبي المضغوط بالفعل.

٢٢ - وكتدبير مضاد، تسعى وزارة المالية في حكومة جنوب السودان إلى إيجاد سبل من أجل تنويع العائدات غير النفطية، بطرق من بينها استحداث مشروع قانون جديد للضرائب على الدخل يُعرض حاليا على المجلس التشريعي. وصدرت تعليمات إلى جميع الوزارات والولاة التابعين لحكومة جنوب السودان بتنقيح ميزانياتهم خفضا، من أجل مواجهة حالات العجز في التمويل الأخيرة. لكن ذلك قد يعوق جهود الحكومة الرامية إلى بناء إدارة مدنية فعالة في أنحاء الجنوب.

٢٣ - وفي الجانب الإيجابي، بدأت لجنة السلام والمصالحة في جنوب السودان العمل باعتبارها هيئة مكلفة بتعزيز المصالحة في جنوب السودان. وكانت اللجنة قد أدت دورا في إطلاق مبادرة الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن العملية السياسية المتعلقة بدارفور. وعلى الرغم من نقص القدرات التنظيمية للجنة حتى الآن، فقد شاركت في الجهود الأولية للمضي قُدُما بالمصالحة بين الجماعات العرقية المتنافسة في ولاية شرق الاستوائية وولاية جونقلي.

ثالثا - تنفيذ عمليات السلام الأخرى في السودان

٢٤ - بعد فترة جمود طويلة في شرق السودان، اتُخذت تدابير للشروع في تنفيذ اتفاق سلام شرق السودان المبرم في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وعقب مناقشات ثنائية رفيعة المستوى في أسمرا، تم تعيين ثلاثة من قادة الجبهة الشرقية في مناصب رفيعة المستوى في حكومة الوحدة الوطنية في السودان في ٢٥ أيار/مايو: أحدهم بصفة مساعد للرئيس، والثاني بصفة مستشار للرئيس، والثالث بصفة وزير دولة للنقل والطرقات. وفي حزيران/يونيه، تم تعيين ثمانية أعضاء من الجبهة الشرقية نوابا في الجمعية الوطنية، حيث سيشغلون مقاعد كانت مخصصة في السابق لحزب المؤتمر الوطني. وفي غضون ذلك، بدأ المقاتلون السابقون للجبهة الشرقية يتجمعون في كسلا من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تنظمها حكومة السودان، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٥ - وفيما يتعلق بدارفور، يؤذن اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) باتخاذ خطوة هامة إلى الأمام في جهود الأمم المتحدة لمساعدة الشعب السوداني على حل أزمة دارفور. وتتواصل تحضيرات مكثفة لكفالة نشر عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور بأسرع الطرق الممكنة وأكثرها فعالية. ويجب المساهمة بقوات إضافية

تتحلى بالقدرة، وإقامة أنظمة الدعم وإنشاء هياكل القيادة. وسيكون الدعم المحدد بوضوح تام، والمستمر لكل من حكومة السودان وحركات التمرد حاسما في هذا الصدد.

٢٦ - وعلينا، ونحن نضاعف جهودنا الجماعية لتعزيز حفظ السلام في دارفور، أن نعترف أيضا أنه لا يمكننا التوصل إلى حل دائم للصراع إلا من خلال عملية سلام. وقد عقد مبعوثي الخاص لدارفور، يان إلياسون، والمبعوث الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي لدارفور، سالم أحمد سالم، اجتماعا للمجموعات المتمردة في دارفور التي لم تنضم إلى اتفاق سلام دارفور من ٣ إلى ٦ آب/أغسطس، في نغوردوتو، قرب أروشا في تنزانيا. وكان الهدف الرئيسي لاجتماع أروشا هو إيجاد بيئة مواتية للحركات لتتشاور فيما بينها ومع المشاركين الآخرين ومع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومن أجل تيسير التحضيرات للمفاوضات المقبلة. وكانت جميع الحركات الرئيسية غير الموقعة ممثلة في مشاورات أروشا (حركة العدل والمساواة، والتحالف الديمقراطي الفيدرالي السوداني، والحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، وحركة تحرير السودان/الوحدة، وحركة تحرير السودان/عبد الشافي وحركة تحرير السودان/خميس)، باستثناء عبد الواحد، قائد أحد فصائل حركة تحرير السودان الذي قاطع الاجتماع. وقد استفاد الاجتماع لا من حضور القادة السياسيين للمجموعات غير الموقعة فحسب، بل ومن حضور بعض القادة الميدانيين أيضا؛ فضلا عن ممثلي تشاد ومصر وإريتريا وليبيا.

٢٧ - وتركزت المشاورات على خمس مسائل أساسية: (أ) أرضية تفاوض مشتركة فيما بين الحركات للمحادثات المستأنفة؛ (ب) معايير ومستوى المشاركة في المفاوضات النهائية؛ (ج) جدول أعمال المحادثات المستأنفة ومكانها؛ (د) إدراج شواغل المشردين داخليا واللاجئين والزعماء القبليين والنساء وجماعات المجتمع المدني؛ (هـ) المسائل الأمنية والإنسانية.

٢٨ - وبعد يومين من المناقشات المكثفة، قدم ممثلو مختلف الحركات ورقة مشتركة للمبعوثين الخاصين تحدد أرضيتهم المشتركة بشأن البنود الأساسية من جدول أعمال المفاوضات النهائية (تقاسم الثروات، وتقاسم السلطة، والأمن، وقضايا الأراضي، والمساعدات الإنسانية). ونظرا لأن الحركات لم تتمكن من التوصل إلى أرضية مشتركة قبل ذلك التاريخ، فقد أحدث التزامها بالقيام بذلك بتلك السرعة في أروشا انطباعا قويا لدى المبعوثين الخاصين.

٢٩ - وفي نهاية الاجتماع، تشاور المبعوثان الخاصان إلياسون وسالم مع قادة الحركات وممثلي البلدان المجاورة وأصدرا استنتاجات الرئيسين التي تسلط الضوء على المبادئ الأساسية التالية التي اتفقت عليها الحركات خلال الاجتماع: الاستعداد للمشاركة في عملية وساطة

يقودها الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة؛ والاستعداد لإبقاء المجال مفتوحا أمام الآخرين، أي حركات التمرد الأخرى؛ والاستعداد لاحترام وقف أعمال القتال، شريطة أن تتعهد الأطراف الأخرى بالتزامات مماثلة؛ وإعطاء ضمانات بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية دونما عراقيل إلى دارفور والإحجام عن ارتكاب أعمال عنف ضد البعثة الأفريقية في السودان وموظفي المساعدات الإنسانية؛ وقبول قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ودعم تنفيذه؛ وتأييد إدراج شواغل جميع ذوي المصلحة (المشردين داخليا، واللاجئين، والقادة التقليديين، والجماعات النسائية) في عملية المفاوضات من خلال آلية ملائمة.

٣٠ - كما أوصى قادة الحركات بضرورة عقد المحادثات المستأنفة في غضون شهرين أو ثلاثة من اختتام محادثات أروشا، في ''بلدان المبادرات الإقليمية أو في أي مكان آخر يراه المبعوثان الخاصان ملائما شريطة أن تكون الأوضاع والمرافق ملائمة''. وإجمالا، تقدم استنتاجات الرئيسين والأرضية المشتركة للحركات كلتاهما نقاطا مرجعية هامة للعملية السياسية.

٣١ - ورحبت حكومة السودان بعد ذلك باستنتاجات أروشا وكررت تأكيد استعدادها العام للدخول في محادثات مع غير الموقّعين من أجل تعديل اتفاق سلام دارفور وتوسيعه. وفي الوقت نفسه، كررت الإعراب عن اعتراض الحكومة على إعادة التفاوض على الاتفاق جملة وتفصيلا.

٣٢ - وفي غضون ذلك، واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان تقديم المساعدات لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في إطار مجموعتي الدعم الخفيف والثقيل المبينة بتفصيل أكبر في تقريري عن دارفور (S/2007/462) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وتواصل البعثتان أيضا إبلاغ حكومة السودان بشأن تفاصيل مجموعتي الدعم من خلال آلية ثلاثية الأطراف.

٣٣ - وواصلت حكومة جنوب السودان، إلى جانب مبعوثي الخاص إلى المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، السيد جواكيم تشيسانو، تيسير محادثات السلام بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا. فبعد توقف لخمسة أشهر، استأنف الطرفان في ٢٥ نيسان/أبريل محادثات السلام، وفي ٢ أيار/مايو وقّعا اتفاقا بشأن ''الحل الشامل للصراع'' الذي يشمل المشاركة في السياسة الوطنية، والقضايا الأمنية، وعودة المشردين، وإعادة إعمار المناطق المتضررة من الحرب. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، تم التوصل إلى اتفاق آخر بشأن مبادئ المساءلة عن جرائم الحرب التي من المقرر معالجتها عن طريق القضاء التقليدي وآلية المصالحة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان تقديم الدعم اللوجستي الحيوي للمحادثات.

رابعا – تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

الدعم السياسي والمصالحة

٣٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دشن ممثلي الخاص بالنيابة، السيد تايي – بروك زريهون، آلية جديد للمشاورات الدورية الرفيعة المستوى مع الأطراف لإتاحة الفرص لبعثة الأمم المتحدة في السودان لمناقشة أولوياتها مع حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، في محاولة لضمان الشفافية وتنسيق الجهود فيما يتصل بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وترمي بعثة الأمم المتحدة في السودان، من خلال هذه المشاورات الرفيعة المستوى، إلى تقديم دعم منسق للأطراف وإطلاعها على وجهات نظرها بشأن أهداف المجتمع الدولي وشواغله. وقد عقدت أولى هذه المشاورات الرفيعة المستوى في ١٠ آب/أغسطس.

٣٥ – وفي المناطق الانتقالية في أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق، واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان العمل بشكل نشط مع السياسيين والمجتمعات المحلية للترويج لاتفاق السلام الشامل ولتنشيط مبادرات السلام المحلية. وفي جنوب السودان، دعمت البعثة لجنة الأمن بالجمعية التشريعية لجنوب السودان في سعيها لحل الصراعات القبلية المتعلقة بقضايا الأراضي والموارد بين المنداري والبورا وبين التوبوسا والديدينغا. وفي ولاية جونقلي، عمل موظفو البعثة مع الإدارة والقادة القبليين لمعالجة التوتر بين قبيلة المورلي وجيرانها، حيث أثارت غارة عنيفة لسرقة الماشية دعوات من المجتمع المحلي إلى نزع فوري وبالقوة لسلاح المورلي.

الانتشار العسكري للأمم المتحدة وأنشطتها

٣٦ – وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، كان قد نُشر ٩٧ في المائة من الأفراد العسكريين المأذون بهم لبعثة الأمم المتحدة في السودان (٤١٥ ٩ من أصل ما مجموعه ٧٠٦ ٩ أفراد)، بمن فيهم ٥٩١ من المراقبين العسكريين للأمم المتحدة؛ و ٢٨٠ من ضباط الأركان؛ و ٥٤٤ ٨ جنديا.

٣٧ – وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تعزيز نشاط الرصد والتحقق، حيث عمل العنصر العسكري للبعثة مع الأطراف لدعم إعادة نشر القوات المسلحة السودانية قبل الأجل النهائي، وهو ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وقد اجتمعت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار التي يرأسها قائد قوات بعثة الأمم المتحدة في السودان ثماني مرات لرصد التقدم المحرز ولحل النزاعات ولمساعدة الأطراف على تعزيز الثقة والاطمئنان. وواصلت اللجنة توفير منتدى فعال لإبقاء العملية في مسارها. واجتمعت اللجان العسكرية المشتركة للمناطق بدورها بشكل منتظم في كل واحدة من المناطق الست. وإضافة إلى ذلك، سيَّر المراقبون

العسكريون للأمم المتحدة والمراقبون الوطنيون التابعون للأطراف مئات دوريات الرصد المشتركة، لتغطية التحركات العسكرية والتحقق من القوات المخصصة للوحدات المتكاملة المشتركة. ومع ذلك، فقد واجه التحقق الكامل في بعض المناطق تعقيدات بسبب القيود اللوجستية والمرتبطة بالميدان، بينما حال في أخرى عدم تعاون الأطراف أو الحساسيات السياسية دون إحراز تقدم.

٣٨ - ومع توجه الأطراف نحو التنفيذ الكامل للبروتوكول الأمني، لا يزال الرصد والتحقق من قواتها على الأرض حيويا لبناء الثقة وهي تنتقل من الحرب إلى السلام. ويعد التنفيذ الكامل للترتيبات الأمنية التي يستوجبها اتفاق السلام الشامل - بما فيها إعادة الانتشار، واضطلاع الوحدات المتكاملة المشتركة بولايتها في حماية حقول النفط، وإدماج وتسريح المجموعات المسلحة الأخرى، والتقليص التدريجي لحجم قوات الأطراف - عنصرا أساسيا من المرحلة الأولى الحيوية لتوطيد السلام، وهو ما سيمهد الطريق لتثبيت الاستقرار على نحو أوسع في السودان.

٣٩ - وفي أوائل الفترة المشمولة بالتقرير، كان ثمة تصاعد كبير للعنف في القطاعين الأول والثالث، وكذلك في المناطق الانتقالية. وقد كثفت الوحدات العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان دورياتها وتحقيقاتها بشأن وقف إطلاق النار للمساعدة على تحسين الحالة الأمنية وبناء الثقة بين السكان المحليين. ومع ذلك، أعاقت هذا النشاط في بعض المناطق القيود المفروضة على حركة مراقبي الأمم المتحدة. ولم يمكن التحقق من مزاعم بشأن أنشطة مجموعات مسلحة أخرى في القطاع الرابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان (الذي يضم أبيي وحدود دارفور) نظرا لاستمرار القيود على حركة المراقبين العسكريين للأمم المتحدة في شتى أنحاء القطاع، التي يفرضها كلا الطرفين.

٤٠ - ونظرا للقيود اللوجستية المحلية، نقحت البعثة أيضا خططا سابقة لإنشاء موقعي فريقين في راجا (غرب بحر الغزال) وباو (النيل الأزرق). وسيتم تحقيق وجود أكثر بروزا لبعثة الأمم المتحدة في السودان في هاتين المنطقتين من خلال تكثيف الدوريات واستخدام قواعد عمليات مؤقتة. وإضافة إلى ذلك، وكما أُشير إلى ذلك أعلاه، بدأ مجيء فصل الأمطار في جنوب السودان يؤثر على العمليات العسكرية، مما جعل العديد من الطرق عسير الاجتياز. وتعرضت الوحدة النهرية لبعثة الأمم المتحدة في السودان الموجودة في ملكال لدمار كبير جراء العواصف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أحدث إعصار كبير في ١٠ أيار/مايو دمارا كبيرا في مقر القطاع الرابع في كادقلي.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤١ - اكتسب التنسيق لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني زخماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع انعقاد المجلس الوطني لتنسيق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنشاء لجنة فرعية تقنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على المستوى الوطني. وتقدم بعثة الأمم المتحدة في السودان المساعدة التقنية إلى اللجنة، التي تشرف على وضع إطار استراتيجي وطني لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. لكن ليس هناك علاقة رسمية بين البعثة والمجلس الوطني، الأمر الذي يعيق الحوار بشأن السياسات بين الأمم المتحدة والهيئة الوطنية كما يعيق التخطيط المتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجنوب والشمال. وبغية دعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان على نحو فعّال، يجب أن تفهم بعثة الأمم المتحدة في السودان والجهات المانحة توجيهات المجلس الوطني في مجال السياسات المتعلقة بالمسائل الرئيسية، مثل معايير الأهلية للمشاركة في البرنامج وترتيبات التنفيذ في المناطق الانتقالية. بالإضافة إلى ذلك، ثمة ضرورة ملحة لكي ينظر المجلس في عدة مسائل حاسمة، ولا سيما عملية نزع السلاح الأحادية الجانب للقوات المسلحة السودانية وتسريح أعضاء الجماعات المسلّحة في ولايتي أعالي النيل وغرب بحر الغزال وفي أنحاء ولاية شرق الاستوائية. ولا يزال نزع السلاح والتسريح بشكل منفرد مصدرا للقلق لأنهما لا يشكلان جزءاً من البرنامج الرسمي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٤٢ - وفي هذه الأثناء، تجري الاستعدادات لنزع سلاح المقاتلين السابقين في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وتسريحهم طوعاً. وقد قامت القوات المسلحة السودانية ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان بتسجيل ٠٠٠ ٢٥ مقاتل، مسبقا، لأغراض هذه العملية، ومن المتوقع أن يبدأ تسريح مجموعة أولى منهم، تتألف من حوالي ٠٠٠ ١٣ مقاتل، ما أن توضع استراتيجية وطنية بهذا الشأن. وسترصد البعثة مدى الامتثال لمعايير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتفق عليها فيما يتعلق بالأفراد والتحقق من الأسلحة وستقدم أيضا المساعدة في مجال إعادة الإدماج. وقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضا قائمة مسجلة مسبقاً تضم نحو ٠٠٠ ٢٥ مرشّحاً لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. لكن، نظراً لبداية البرنامج المتأخرة، نُقلت الأعباء المستهدفة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٤٣ - وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعض الشركاء العمل في ولاية جونقلي من أجل تنسيق ودعم المبادرة المدنية لنزع السلاح طوعا في شمال السودان. وقد

جرى حتى الآن جمع قرابة ١ ٢٠٠ من الأسلحة الخفيفة من تلك الولاية، والجهود مستمرة من أجل تسريح الأطفال مستمرة. وفي شمال السودان، جرى تسريح ٢٥ طفلاً ولمّ شملهم مع عائلاتهم، في حين أن أكثر من ٢٥٠ طفل مسرّح في جنوب السودان يشاركون في برامج لإعادة الإدماج.

المساعدة الانتخابية

٤٤ - واصلت البعثة رصد التقدم المحرز في وضع مشروع قانون الانتخابات والتطورات التشريعية المتصلة به. وقدّم المعنيون، بما فيهم الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، إسهامات أخرى إلى اللجنة القومية لمراجعة الدستور بشأن مشروع القانون الذي من المتوقع أن يُطرح على الجمعية الوطنية في جلستها لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وواصلت فرقة العمل الانتخابية التابعة للبعثة الأمم متابعة التطورات المحرزة في تعداد السكان، والمشاركة مع الشركاء الدوليين في التخطيط لأنشطة المساعدة الانتخابية. وقد اتخذت البعثة تدابير لبناء قدرة انتخابية في جنوب السودان خلال الأشهر القليلة المقبلة، من خلال وسائل منها إنشاء المكتب الإقليمي في جوبا، الذي سيعقبه توسّع في القطاعات. وسيجري أيضا تعزيز القدرات في مقر البعثة في مرحلة ما قبل الانتخابات عقب سن قانون الانتخابات وإنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات.

الشرطة

٤٥ - وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، كانت البعثة قد نشرت ٦٨٦ مستشارا للشرطة، يمثلون نسبة ٩٦ في المائة من القوة المأذون بها. وفي تطور ملحوظ، بدأت البعثة تقدم برنامج المساعدة التدريبية الجديد لعناصر الشرطة التابعين للأمم المتحدة في جنوب السودان، والمصمم من أجل تعزيز القدرة المحلية والامتثال لمبادئ ممارسات الشرطة الديمقراطية وأفضل الممارسات الدولية. ويركّز البرنامج على المهارات الرئيسية المطلوب توفرها لدى عناصر الشرطة وعلى التدريب الخاص في مجال التصدي للأزمات، الأمر الذي سيزيد من مصداقية الشرطة كبديل للجهات العسكرية في حفظ القانون والنظام. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قدمت الشرطة التابعة للأمم المتحدة أول برنامج تدريب في مجال التصدي للأزمات في جوبا، وقد تخرجت أول دفعة وعددها ٢٩ ضابطا، يتوقع أن يشكّلوا نواة لوحدة شرطة محلية مشكّلة في جوبا. وفي هذه الأثناء، طلبت خمس ولايات شمالية أيضا الدعم من شرطة الأمم المتحدة في مجال التدريب.

٤٦ - بالإضافة إلى ذلك، تواصل شرطة الأمم المتحدة تشجيع ممارسات المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة في جميع القطاعات كما تواصل رصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها

الشرطة ومعالجتها، ولا سيما في مجال الاحتجاز غير القانوني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدخّلت الوحدات الجديدة التابعة لعنصر شرطة الأمم المتحدة والمعنية بالشؤون الجنسانية وحماية الطفل والتحقيقات الخاصة لتضمن إطلاق سراح ٧٥ شخصا كانوا محتجزين على نحو غير قانوني لدى الشرطة المحلية وفي السجون المحلية.

٤٧ - وواصلت شرطة الأمم المتحدة أيضا تقديم المشورة إلى جهاز شرطة جنوب السودان بشأن التطور الاستراتيجي في مجالات منها هياكل القيادة والاتصالات. ويشترك ضباط الأمم المتحدة حاليا مع عناصر الشرطة المحلية في المواقع في ستة من أصل عشرة مواقع قيادة في الولايات وفي ٣٦ من المراكز المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُقل نظام قاعدة بيانات التسجيل وبطاقات الهوية أنشأته البعثة إلى جهاز شرطة جنوب السودان، ليكون تحت سيطرة هذا الجهاز. وسيساعد هذا جهاز الشرطة في مجال التخطيط والإدارة الفعالة للموظفين المأذونين.

٤٨ - وفي تلك الأثناء، واصلت البعثة تعزيز مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة في مخيمات المشردين داخليا، فاستكملت حلقة عمل خامسة في مخيم البركة قرب الخرطوم، مما أدّى إلى وضع برنامج عمل مشترك محلي لتعزيز مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين. وقدّمت البعثة أيضا تدريبا في مجال تعزيز مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة لضباط الشرطة المحليين من دارفور، لتمكينهم من بدء مشاريعهم الخاصة عند عودتهم إلى المنطقة.

حقوق الإنسان

٤٩ - واصلت البعثة التشجيع على سرعة إنشاء مؤسسات حقوق الإنسان التي استوجبها اتفاق السلام الشامل، بالتعاون مع مسؤولين حكوميين وممثلين عن المجتمع المدني. وفي هذا السياق، نظمت البعثة حلقتي عمل تحضيريتين في مجال هيكل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المرتقبة واختصاصاتها. وفي الجنوب، واصلت البعثة مساعدة لجنة حقوق الإنسان لجنوب السودان من خلال توفير مستشارين تقنيين اثنين يعملان لفترة قصيرة الأجل في مجال تدريب مراقبي حقوق الإنسان السودانيين الجنوبيين الذين اختيروا مؤخرا.

٥٠ - وفي الخرطوم، عمل العنصر المعني بحقوق الإنسان التابع للبعثة في إطار من التنسيق الوثيق مع لجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية الوطنية لتنظيم حلقة عمل في مجال مواءمة القوانين القائمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعلى إثر تعطيل صدور إحدى الصحف السودانية واعتقال اثنين من الصحفيين، في خطوة تعدّ انتهاكا للحق في حرية التعبير، قامت البعثة بمراقبة جلسات المحكمة وحضورها، مع الدعوة في الوقت نفسه إلى اعتماد مشروع

قانون الصحافة والمطبوعات لمنح الصحافة حرية أوسع. وبينما كانت البعثة تعمل لتعزيز التعاون وتقاسم المعلومات مع شرطة ولاية الخرطوم، فإنها واصلت عملية الرصد عن كثب للتطورات التي تؤثر في المشردين داخليا في المخيمات، وشمل ذلك المداهمات التي قامت بها الشرطة مؤخرا لمخيمي مايو وسوبا للمشردين داخلياً الواقعين قرب الخرطوم.

٥١ - وفي هذا السياق، عيّنت البعثة خبيرا دوليا لتدريب قوات الشرطة في مجال حقوق الإنسان سيساعد على وضع استراتيجية شاملة ودليل بشأن تدريب قوات الشرطة الوطنية في مجال حقوق الإنسان. وفي تلك الأثناء، نظَّم موظفو البعثة برامج تدريب في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون لعناصر الشرطة وأعضاء النيابة العامة والمستشارين القانونيين المعيّنين مؤخراً في جنوب السودان.

سيادة القانون

٥٢ - في ١٠ أيار/مايو، وقّعت الحكومة وقوات الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخرطوم مذكرة تفاهم متعلقة بإصلاح نظام السجون في السودان. وسيجري الآن إنشاء لجنة لتطوير السجون وقد طلبت الحكومة نشر خمسة عشر موظفا إصلاحيا دوليا في أنحاء السودان لتقديم المساعدة التقنية. وقد بدأ حاليا نشر خمسة وعشرين مستشارا في سجون في جنوب السودان. وفي جوبا بدأ تدريب ٥٣٢ من الجنود السابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان للعمل في دائرة السجون في جنوب السودان. وبتيسير من البعثة، يجري تدريب مجموعة من موظفي السجون الجدد في جنوب السودان في مجال إدارة السجون في كينيا.

٥٣ - لكن النقص في الهياكل الأساسية ومرافق المحاكم في أنحاء جنوب السودان ما زال يعيق الأنشطة القضائية. ولا تتوافر لأعضاء النيابة العامة والقضاة أماكن للمكاتب أو موظفين لدعمهم بما يسمح باستمرار المحاكم في أداء عملها. وبالإضافة إلى ذلك، تبقى الصلة بين محاكم القانون العرفي والمحاكم القانونية مسألة خلافية في انتظار اعتماد التشريعات المناسبة.

الإعلام

٥٤ - تواصل إذاعة بعثة الأمم المتحدة في السودان (إذاعة مرايا على الموجة الترددية FM) توسيع شبكة بثها لتشمل مناطق نائية في الجنوب. والعمل مستمر لبناء محطات لإعادة الإرسال في توريت ويامبيو وماريدي في ولايتي غرب الاستوائية وشرق الاستوائية. ويعمل صحفيو مرايا حاليا في مواقع دائمة في ملكال وواو ورمبيك. ويمكن للمستمعين، بمن فيهم سودانيو الشتات، أيضا سماع بث محطة مرايا من موقعها على شبكة الإنترنت. وتستمر

المفاوضات بين الحكومة والبعثة لإقناع الحكومة بالموافقة على أن تبث إذاعة البعثة في الشمال. لكن إذاعة مرايا تتعاون عن كثب مع البعثة الأفريقية في السودان في إعداد برامج أسبوعية وإعلانات الخدمات العامة التي تبثها المحطات الإذاعية في ولايات نيالا والجنينة والفاشر. وتعقد البعثة أيضاً جلسات إحاطة إعلامية أسبوعية، تشمل تقديم عروض بشأن الأنشطة التي تضطلع بها الوحدات الفنية وأعضاء الفريق القطري التابع للأمم المتحدة. وفي الجنوب والمناطق الانتقالية، تواصل البعثة القيام بأنشطة التواصل مع المجتمع المحلي من خلال عقد حلقات عمل بشأن اتفاق السلام الشامل ودور البعثة.

المساعدة الإنسانية

٥٥ - في حزيران/يونيه، كانت خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها للسودان ممولة بنسبة ٦٢ في المائة، حيث جرى التعهد بتقديم مبلغ قدره ٧٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أصل المبلغ المطلوب لتلبية الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠٠٧ والبالغ قدره ١,٢٦ بليون دولار. وكان التمويل المقدم في مجال المساعدات الغذائية، الذي يربو قليلا عن نصف احتياجات خطة العمل، قويا على وجه الخصوص، في حين أن التمويل المقدم إلى قطاعات أخرى تشمل الهياكل الأساسية الأولية والصحة وعمليات العودة، لا يزال أقل بكثير من المستوى المطلوب.

٥٦ - وسُدّدت الدفعة الثانية البالغ قدرها ٤٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة من جانب الصندوق المشترك للعمل الإنساني في أوائل نيسان/أبريل. وفي جنوب السودان، وُزِّع مبلغ قدره ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة على ولايات واراب وشرق الاستوائية وجونقلي وأعالي النيل وشمال بحر الغزال، حيث تعد هذه الولايات الخمس وجهات رئيسية لمعظم المشردين داخليا واللاجئين العائدين إلى مناطقهم الأصلية في جنوب السودان، ولكنها بشكل عام لا تحظى بالمستوى الكافي من الخدمات الاجتماعية الأساسية ومن القطاعات الأساسية. وفي هذه الأثناء، توشك وكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين أن تستكمل توزيع البذور الحيوية والأدوات للمستفيدين المستهدفين في شمال السودان، ولا سيما العائدين من الشمال. وقد حصلت نسبة تقارب ٨٢ في المائة من المستفيدين المستهدفين على مستلزمات زراعية وبدأت الغرس.

٥٧ - وفي دارفور، ما زالت الحالة والعمليات الإنسانية تتسم بالنقل القسري للمدنيين، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد المشردين داخليا إلى ٢,٢ مليون نسمة كما زاد من مستوى التوتر في المخيمات. وبشكل عام، ففي حين تجري الحيلولة دون حدوث أزمة إنسانية كبرى، لا يزال توفير المساعدة الإنسانية في دارفور يواجه صعوبات جمة وذلك مع تناقص

عدد الأصول والموظفين المتاحين لاستمرار عمليات الإغاثة. وهناك حاليا ٣٠٠ ١٢ عاملاً من عمال الإغاثة يعملون في دارفور. وانخفضت نسبة الوصول إلى السكان المحتاجين من ٧٨ في المائة إلى ٦٨ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويعود ذلك إلى حدّ كبير إلى الشواغل الأمنية الناجمة عن زيادة اللصوصية. وفي الوقت نفسه، تجاوزت الزيادة التي شهدها عدد السكان المتأثرين بالنزاع نصف مليون، حيث بلغ عددهم ٤,٢ مليون نسمة، أي بزيادة قدرها ١٥ في المائة.

حماية المدنيين

٥٨ - ما زالت بعثة الأمم المتحدة في السودان ترصد العناصر الفاعلة المعنية وتعمل معها على معالجة المسائل المتعلقة بأمن المدنيين. ونجحت البعثة وشركاؤها من الوكالات في الحصول على موافقة حكومة ولاية الخرطوم على مجموعة من المبادئ التوجيهية الرامية إلى إعادة توطين المشردين، مما سيتيح تلبية الاحتياجات المتعلقة بالمأوى لهذه الفئة الضعيفة من السكان.

٥٩ - وفي جنوب السودان، ما زالت الأنشطة التي تقوم بها بعض القوات المسلحة النظامية والمليشيات المحلية واستغلال الموارد النفطية وغياب الأمن بين القبائل أمورا تطرح تحديات لحماية المدنيين. وفي ولاية شرق الاستوائية، يسرت البعثة التحقيق في مقتل أكثر من ٥٠ امرأة وطفلا في لاورو، عقب اندلاع أعمال العنف المذكورة في الفقرة ٣ من هذا التقرير. وفي ولاية الوحدة، لاحظت بعثة تقييم تابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان مشاكل كبيرة تتصل بالتنمية النفطية، بما في ذلك عدم التشاور مع المجتمعات المحلية وعدم تعويضها عما لحق بها من أضرار بيئية وفقدان للأراضي. وبوجه خاص، غيرت الطرق الجديدة اتجاه المجاري المائية وأثرت سلبا على الرعي والزراعة. وما زالت البعثة تقوم بالدعوة من أجل احترام اتفاق السلام الشامل، الذي يدعو إلى تنمية الموارد الطبيعية مع مراعاة التنمية المستدامة وبالتشاور على النحو الواجب مع المتضررين من الأفراد والمجتمعات المحلية وتعويضهم.

٦٠ - وتواصل البعثة رصد الإفراج عن الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، وممارسة الدعوة في هذا الصدد في جميع أرجاء السودان، بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ونتيجة للجهود التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وافق قائد جيش تحرير السودان ومساعد الرئيس ميني ميناوي على الإفراج عن القصر المرتبطين بقواته. وتحقق إنجاز كبير آخر في ولاية الوحدة، جنوب السودان، عندما سُرح ٢٦ طفلا ينتسبون إلى الجيش

الشعبي لتحرير السودان في أيار/مايو. ومع ذلك، يقدر أنه مازال يتعين تسريح آلاف الأطفال.

عمليات العودة

٦١ - شهد موسم العودة الحالي زيادة كبيرة في عدد عمليات العودة المنظمة في هذا العام مقارنة بعام ٢٠٠٦. فقد نقلت الأمم المتحدة حوالي ٠٠٠ ٨٥ من المشردين داخليا واللاجئين لإعادتهم إلى منازلهم كجزء من الخطة المشتركة المتفق عليها بين السلطات السودانية وسلطات جنوب السودان والأمم المتحدة. وشملت مناطق العودة الرئيسية ولاية وسط الاستوائية وولاية شمال بحر الغزال وولاية النيل الأزرق. ومع بدء هطول الأمطار، قلت عمليات العودة لكنها ستستمر باستخدام شبكات الطرق التي ما زالت مفتوحة من كينيا وأوغندا، فضلا عن الممرات الجوية والنهرية المؤدية إلى المناطق التي لا يمكن الوصول إليها بشكل آخر. وكما كان من المتوقع، انخفضت نسبة العائدين من تلقاء أنفسهم في هذا الفصل، لأن المزيد من الأشخاص يستفيدون من النقل المنظم الذي توفره الأمم المتحدة. ولا يشمل هذا الوصف لعمليات العودة هذه دارفور، التي تتناولها التقارير المستقلة التي سأقدمها إلى المجلس.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦٢ - واصلت أفرقة إزالة الألغام التابعة للبعثة إحراز تقدم جيد خلال الأسابيع الأخيرة من الموسم الجاف. ومن بين المناطق الخطرة البالغ عددها ٠٨٠ ٢ منطقة التي حددت في عام ٢٠٠٣، نُظفت ٨١٤ منطقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت البعثة أيضا في العمل على تقييم احتياجات ضحايا الألغام والمجتمعات المحلية المتضررة من الألغام في جنوب السودان. وما زالت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة توفران التثقيف بشأن مخاطر الألغام للأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة أو العائدين إلى هذه المناطق، وكذلك لجميع موظفي الأمم المتحدة القادمين.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فتح المركز الوطني لمكافحة الألغام مكتبا في كسلا، بينما أنشأت لجنة إزالة الألغام الموجودة في جنوب السودان مكاتب إقليمية في ياي وملكال. وهذه خطوات إيجابية صوب تطوير قدرة محلية مكتفية بذاتها لمكافحة الألغام في السودان، يمكنها معالجة المشاكل المرتبطة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب بعد مغادرة البعثة.

الإنعاش الاقتصادي والتعمير

٦٤ - حدد الاتحاد المعني بالسودان في آذار/مارس ٢٠٠٧ ثلاث مهام ينبغي إنجازها قبل انعقاد الاجتماع المقبل للجهات المانحة في تشرين الأول/أكتوبر وهي: إجراء استعراض تفصيلي لبعثة التقييم المشتركة وخطط مرحلة ٢٠٠٨-٢٠١١ التي يتعين أن تتكامل بشكل تام مع الخطط التي تضعها حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان؛ وإنشاء فرقة عمل مشتركة بين حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان لاستعراض وإزالة العوائق التي تعترض تقديم المعونة؛ والأعمال التحضيرية لاجتماع الاتحاد الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك إجراء استعراض لولاية الاتحاد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت حكومة الوحدة الوطنية لجنة رفيعة المستوى لمتابعة هذه التوصيات، تشمل ممثلين من البنك الدولي والأمم المتحدة والجهات المانحة. وتقوم اللجنة بزيارات ميدانية في شمال السودان لتقييم التحديات التي تواجه إيصال المعونة.

٦٥ - وقُدمت رسميا إلى حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان مقترحات لإنشاء نافذة ثانية للصندوق الاستئماني متعدد المانحين في أيار/مايو ٢٠٠٧. وتبين المؤشرات الأولية أن الحكومتين تنظران نظرة إيجابية إلى هذا المقترح، إلا أنه مازال يتعين عليهما تقديم رد رسمي.

المسائل الجنسانية

٦٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقامت البعثة شراكة مع وزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل لصياغة خطة عمل لتنفيذ السياسية الوطنية للسودان لتمكين المرأة. وتغطي هذه السياسة ستة مجالات مواضيعية مستمدة من الأهداف الإنمائية للألفية ومنهاج عمل بيجين. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الوحدة المعنية بالمسائل الجنسانية التابعة للبعثة تقديم الدعم التقني للمؤسسات الحكومية الأخرى وبناء قدراتها على الصعيد الوطني وصعيد الولايات، مع التركيز على الوقاية من العنف القائم على نوع الجنس والاعتراف بدور المرأة في بناء السلام. وعلى الصعيد الداخلي، واصلت البعثة كفالة الوعي بالمسائل الجنسانية في صفوف العناصر العسكرية وعناصر الشرطة والعناصر المدنية للبعثة.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٦٧ - واصلت البعثة ما تقدمه من تدريب للمثقِّفين الأقران والمستشارين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك اضطلاع اللجان الإقليمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بمبادرة جديدة للتدريب. ودُرب ما مجموعه ٥٠٣ أفراد من المثقِّفين

الأقران بحلول نهاية حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى أكثر من ٢٠ ٠٠٠ فرد من أفراد القوات المسلحة والشرطة والجمهور في جميع أرجاء السودان تدريبا للتوعية يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي إطار مبادرة خاصة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسلطات جنوب السودان، دُرب ٣٩ مستشارا محليا معنيا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل دعم الجيش الشعبي لتحرير السودان ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان.

السلوك والانضباط

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن ٣٠ حالة من حالات سوء السلوك أدُعي حدوثها في البعثة، بما في ذلك ادعاءان يتعلقان بسوء سلوك خطير أُحيلا إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وثبت أن ادعاء يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، نشرته إحدى الصحف المحلية في واو (القطاع الثاني) كان كاذبا وسُحب بصورة رسمية. وواصلت البعثة العمل بنشاط مع الموظفين وفي المجتمعات المحلية على زيادة الوعي بمسائل السلوك والانضباط وبسياستي القائمة على عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

خامسا - ملاحظات

٦٩ - توخيت في هذا التقرير المرحلي أن أتمكن من إبلاغ مجلس الأمن بإكمال إعادة نشر القوات المسلحة السودانية خارج جنوب السودان وتسجيل هذا الأمر كإنجاز من الإنجازات الكبرى التي حققها الطرفان. لكن للأسف، على الرغم من العمل الشاق الذي قامت به جميع الجهات المعنية والضمانات المتكررة التي قدمتها الحكومة على التزامها، لم يحترم الموعد النهائي المحدد في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧ احتراما تاما. وإني أهيب بالقوات المسلحة السودانية أن تقوم على الفور بسحب جميع ما بقي من العناصر العسكرية النظامية من جنوب السودان، باستثناء العناصر المخصصة لوحدات التفتيش المشتركة. وأرحب بما أحرز مؤخرا في اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار من تقدم يرمي إلى وضع جداول زمنية وآليات لتسوية وضع القوات المسرحة بصورة طوعية وإني واثق أن هذه الترتيبات ستنفذ دون إبطاء. وفي الوقت نفسه، ستواصل البعثة بذل جهودها الرامية إلى التحقق بالكامل من إعادة النشر، مما يستلزم تعاون الطرفين.

٧٠ - ورغم أن إعادة النشر منطلق رئيسي نحو تنفيذ بروتوكول الترتيبات الأمنية لاتفاق السلام الشامل تنفيذا كاملا، فإنه ما زال يتعين متابعة عدة عناصر أخرى من هذا الاتفاق

الرئيسي بجدية من جانب كلا الطرفين في الأشهر المقبلة، وأن تقوم البعثة برصدها والتحقق منها عن كثب، وفقا للتكليف الصادر عن القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

٧١ - وعلى نحو ما جرى التشديد عليه من قبل المجلس، ما زال تطوير وحدات التفتيش المشتركة من المسائل ذات الأهمية الجوهرية. ووفقا للجداول الزمنية الواردة في اتفاق السلام الشامل، يعد تكوين هذه الوحدات من الشروط المسبقة لإعادة نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بالكامل من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وعُهد أيضا إلى الوحدات المتكاملة المشتركة بولاية حماية حقول النفط السودانية، رغم أن الاتفاق ينص على أن تكون منشآت النفط نفسها مجردة من السلاح. ونظرا لأهمية هذه العملية، فإني أحث الطرفين بقوة على إنهاء تعيين القوات الخاصة بالوحدات المتكاملة المشتركة، الذي تأخر بالفعل عن موعده بحوالي تسعة أشهر. وفي نفس الوقت، يتعين الترحيب بما يبذله مجلس الدفاع المشترك وقادة الوحدات من جهود لوضع خطط لإدماج الوحدات وتدريبها، والبعثة على استعداد للمساعدة في هذه العملية. وفي هذا الصدد، أشجع أيضا الدول الأعضاء المعنية على بحث ما يمكن أن تقدمه من مساعدة لإنشاء وحدات متكاملة مشتركة فعالة.

٧٢ - ومن المسائل الرئيسية الأخرى التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام الشامل إعادة إدماج الأفراد السابقين للجماعات المسلحة الأخرى. وإني أرحب بالتقدم الذي أحرزه كلا الطرفان مؤخرا في هذا المجال. ولقد شكل حل قوات دفاع جنوب السودان رسميا وإدماج أفرادها في الجيش الشعبي لتحرير السودان أو استيعابهم في إطار برامج نزع السلاح خطوة إيجابية. إلا أنه يجب أن يعقب إعلانات الإدماج أو التسريح اتخاذ إجراءات شفافة. وينبغي تشجيع الطرفين على مواصلة التعاون بشأن هذه المسألة وكفالة إنجاز هذه العملية بالفعل، وذلك بهدف تحقيق سلام واستقرار شاملين.

٧٣ - وستشكل هذه الشواغل، إلى جانب عدم التيقن من وضع منطقة أبيي، والاتفاق المتعلق بحدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، وإدارة قطاع النفط، مسائل رئيسية يتعين على الطرفين والأمم المتحدة معالجتها في الأشهر المقبلة. والواقع أنه، من الضروري أن تصبح منطقة أبيي ''جسرا حقيقيا بين الشمال والجنوب'' على نحو ما يتوخاه اتفاق السلام الشامل. وفي هذا الصدد، يتعين على الطرفين إنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة عاملة نص عليها الاتفاق، وتسوية خلافاتهما بشأن مسألة الحدود في أقرب وقت ممكن. ولهذا السبب، أكدت للطرفين أنني سأتيح لهما الاستفادة من خبرة الأمم المتحدة و/أو دعمها في مجال الوساطة، إذا كانا يعتقدان أن هذا سيعمل على تيسير مناقشاتهما. وأحثهما مرة أخرى على رفع جميع ما فرضاه من قيود على تحرك أفراد البعثة في منطقة أبيي وحولها.

٧٤ - وأرحب بما أحرز من تقدم في الجهود المبذولة لتسوية المنازعات المعلقة المتصلة باقتسام الثروة، ولا سيما في مواجهة ضغوط الميزانية من جراء انخفاض إيرادات النفط. ويُنتظر من الطرفين التعاون في مجال اقتسام الموارد، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل، ولا سيما حسن استخدام صندوق تثبيت الأسعار، بهدف التقليل إلى أدنى حد من آثار تقلبات أسعار النفط في المستقبل على الإيرادات الوطنية. وإني أناشد الطرفين مواصلة التعاون عن كثب بهدف وضع نظام شفاف لإدارة الموارد النفطية وتنميتها على نحو مستدام، ولحماية السكان من الآثار السلبية لاستغلال الموارد.

٧٥ - ويتوقع المجتمع الدولي من الطرفين أن يدعما الترسيم التقني السابق للحدود بين الشمال والجنوب في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، على أساس المبادئ المتفق عليها بين حزب المؤتمر الوطني والجيش الشعبي لتحرير السودان وبالاسترشاد بالتشاور على النحو الواجب مع المجتمعات المحلية، فضلا عن أفضل الممارسات الدولية. وفي نفس الوقت، تتخذ الأمم المتحدة حاليا إجراءات لتزويد اللجنة التقنية المعنية بالحدود بالخبرة دعما لهذه العملية الهامة.

٧٦ - وتشكل الاتصالات والمفاوضات المكثفة التي يجريها الطرفان في مؤسساتهما التنفيذية المشتركة تأكيدا جديدا يستحق الترحيب على التزامهما بمعالجة المسائل الملحة المتصلة باتفاق السلام الشامل، وعلى تعزيز الشراكة والتغلب على انعدام الثقة. ويجب تهنئة الطرفين على ما أحرزاه من تقدم، لكن يتعين عليهما أن يدركا أن القيمة الحقيقية لنتائج المفاوضات ستكون في تنفيذها على أرض الواقع. وفي نفس الوقت، ينبغي ألا يُدخر أي جهد لاستخدام المؤسسات التي أنشأها اتفاق السلام الشامل، ولا سيما لجنة الرصد والتقييم، لكفالة معالجة جميع المسائل الرئيسية وتسوية الخلافات.

٧٧ - وفيما يتعلق بالانتخابات، ظلت وتيرة الإعداد لها إلى حد الآن تبعث على الإحباط، ويجب على كلا الطرفين تسريع العمل بصورة كبيرة فيما يتعلق بالإصلاحات التشريعية. وما زالت البعثة على استعداد لتقديم المساعدة في هذه الجهود.

٧٨ - وفي جنوب السودان، تبذل حكومة جنوب السودان جهودا تستحق الثناء لتحويل هياكل زمن الحرب إلى إدارة مدنية قادرة على بناء سلام طويل الأجل. إلا أنه ما زالت هناك تحديات عسيرة في هذا المجال الملح. وما زالت الهياكل المدنية، بما في ذلك الشرطة والسلطة القضائية، تعاني من الضعف، وذلك في المقام الأول بسبب قلة الموارد والقدرات. وفي هذا الصدد، إني أحث حكومة جنوب السودان والجهات المانحة على حد سواء على توسيع نطاق تدريب وتطوير دائرة شرطة جنوب السودان والإسراع بهما.

٧٩- وما زالت جوانب القانون والنظام أيضا من الركائز الأساسية فيما يواجه التغيير الاجتماعي الأوسع نطاقا من تحديات. ولتحقيق الاستقرار من الضروري لحكومة جنوب السودان معالجة مسائل جوهرية تتعلق بالأراضي والموارد الطبيعية، وإدارة علاقتها بالسلطات التقليدية، وتيسير المصالحة بين القبائل والفصائل في مجتمع جنوب السودان. وتُشجع الجهات المانحة على البحث عن سبل إضافية لدعم الجنوب في مواجهة هذه التحديات الكبرى، بطرق منها تقديم المساعدة المالية أو التقنية للجنة السلام والمصالحة في جنوب السودان.

٨٠ - وباكتمال إعادة انتشار القوات المسلحة السودانية، سيتحول بشكل طبيعي تركيز جهود تنفيذ اتفاق السلام الشامل إلى إعادة النشر المطلوبة لجيش تحرير جنوب السودان من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وإني أرحب بالخطوات التي قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان مؤخرا لبدء هذه العملية، وأحثه على المضي بعملية إعادة النشر في الوقت المناسب، مع إجراء رصد وتحقق من خلال اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار. وفي نفس الوقت، أشجع بقوة السلطات المدنية التابعة لكلا الطرفين في المناطق الانتقالية على دعم هذه العملية بإدماج الإدارات على نحو ما نص عليه اتفاق السلام الشامل.

٨١- وقد أحرز الطرفان في الأشهر الأخيرة تقدما يستحق الترحيب في دعم عودة اللاجئين والمشردين، وفي مجال التخطيط لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وهذان عنصران أساسيان من عناصر السعي إلى تحقيق سلام دائم في السودان. وإني أحث كلا الطرفين الموقعين على اتفاق السلام الشامل على الإسراع بإنجاز الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وآمل أن يقوم المجتمع الدولي على الفور بتوفير التمويل لدعم التنفيذ، بما في ذلك وضع خطط لإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وأرحب بالتعاون الممتاز بين حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان فيما يتعلق بعودة المشردين، الذي تيسره الأمم المتحدة، وأشجع الطرفين على مواصلة جهودهما المشتركة. ورغم استمرار العمل على تحقيق أهداف العودة، ثمة حاجة ملحة أيضا إلى كفالة استدامة هذه العودة. وستستلزم إعادة إدماج وتأهيل المجتمعات المتضررة من الحرب، وهما يشكلان مبدأ أساسيا من مبادئ اتفاق السلام الشامل، استمرار تقديم الدعم من الطرفين ومن المجتمع الدولي على حد سواء.

٨٢ - وختاما، أود الإعراب عن امتناني لجميع أفراد الأمم المتحدة العاملين في السودان على تضحياتهم وجهودهم الدؤوبة الرامية إلى دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل وإنهاء الصراع المدمر الدائر في دارفور. وإني أكن تقديرا كبيرا أيضا للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي - الذي تتعاون معه الأمم المتحدة عن كثب - وكذلك للمساعدة القيمة التي قدمها العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك الجهات المانحة والبلدان المساهمة بقوات وبشرطة.

المرفق

العنصر العسكري وعنصر الشرطة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البلد	العنصر العسكري								الشرطة المدنية	
	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للقوات العسكرية			
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الاتحاد الروسي	١٢	صفر	٣	صفر	١٢٠	صفر	١٣٥	صفر	١١	صفر
الأرجنتين									١١	صفر
الأردن	١٢	صفر	١٠	صفر			٢٢	صفر	٢١	٢
أستراليا	٦	صفر	٧	٢			١٣	٢	٨	٢
إكوادور	٢٠	صفر					٢٠	صفر		
ألمانيا	٣٥	صفر	٥	صفر			٤٠	صفر	٤	صفر
إندونيسيا	١٠	صفر					١٠	صفر	١	صفر
أوروغواي									٢	صفر
أوغندا	٨	١					٨	١	١١	٣
أوكرانيا	٦	صفر					٦	صفر	١٣	صفر
باراغواي	١٠	صفر					١٠	صفر		
باكستان	١٩	صفر	٢٩	صفر	١ ٥٣٩	صفر	١ ٥٨٧	صفر	٤٠	٢
البرازيل	٢٤	صفر					٢٤	صفر	٣	صفر
بلجيكا	٥	صفر					٥	صفر		
بنغلاديش	٢٠	صفر	٣٤	صفر	١ ٥٢٣	صفر	١ ٥٧٧	صفر	٣٢	صفر
بنن	٦	صفر					٦	صفر		
بوتسوانا	٥	صفر					٥	صفر		
بوركينا فاسو	٦	صفر					٦	صفر		
البوسنة والهرسك									٢	صفر
بولندا	٢	صفر					٢	صفر		
بوليفيا	١٥	صفر	١	صفر			١٦	صفر		
بيرو	١٧	صفر					١٧	صفر		
تايلند	١٢	صفر	٢	صفر			١٤	صفر		
تركيا			٣	صفر			٣	صفر	١٤	صفر

البلد	العنصر العسكري								الشرطة المدنية	
	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للقوات العسكرية			
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
جامايكا									٥	٤
جمهورية تترانيا المتحدة	١٥	صفر	٦	صفر			٢١	صفر	١	صفر
جمهورية كوريا	٧	صفر	١	صفر			٨	صفر		
جنوب أفريقيا			٤	صفر			٤	صفر		
الدانمرك	١٠	صفر	٦	صفر			١٦	صفر	١	صفر
رواندا	١٥	صفر	٨	صفر	٢٥٣	صفر	٢٧٦	صفر	٢١	صفر
رومانيا	١٢	صفر					١٢	صفر		
زامبيا	١٢	٢	١٣	صفر	٣٢٨	١٦	٣٥٣	١٨	١٥	٣
زمبابوي	١٢	٢		صفر			١٢	٢	٢٢	٩
ساموا									١٥	صفر
سري لانكا	٣	صفر					٣	صفر	٢٣	١
السلفادور	٥	صفر					٥	صفر	٣	٢
السنغال			٥	صفر			٥	صفر		
السويد	٣	صفر	٣	صفر			٦	صفر	١٢	٢
الصين	١٤	صفر	٨	صفر	٤٢٤	١١	٤٤٦	١١	٨	صفر
غابون	٨	صفر					٨	صفر		
غامبيا			١	صفر			١	صفر	١٩	١
غانا			٣	صفر			٣	صفر	٤٠	٤
غواتيمالا	٨	صفر	١	صفر			٩	صفر		
غينيا	٥	صفر					٥	صفر		
الفلبين	١٣	صفر					١٣	صفر	٥٢	١
فنلندا			١	صفر			١	صفر	٢	صفر
فيجي	٧	صفر					٧	صفر	٤	٣
قيرغيزستان	٨	صفر					٨	صفر	٢	صفر
كرواتيا			٥	صفر			٥	صفر		
كمبوديا	٨	صفر	١	صفر	١٣٥	صفر	١٤٤	صفر		

البلد	العنصر العسكري								الشرطة المدنية	
	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للقوات العسكرية			
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
كندا	٢٤	صفر	٧	١			٣١	١	٢	١
كينيا	٦	١	١١	صفر	٧٧٥	٤٥	٧٩٢	٤٦	١٨	٢
مالي	٥	صفر					٥	صفر		
ماليزيا	٨	صفر	٤	صفر			١٢	صفر	١١	صفر
مصر	١٨	صفر	٢١	صفر	٧٨١	١٥	٨٢٠	١٥	٧	صفر
ملاوي	٦	صفر	١	صفر			٧	صفر		
المملكة المتحدة			٤	صفر			٤	صفر	١	صفر
منغوليا	٢	صفر					٢	صفر		
موزامبيق	١	صفر					١	صفر		
مولدوفا	٢	صفر					٢	صفر		
ناميبيا	٧	٢					٧	٢	١	صفر
النرويج	١٣	صفر	١٢	٢			٢٥	٢	٦	صفر
نيبال	٦	٢	٧	صفر			١٣	٢	٥٨	١
النيجر			١	صفر			١	صفر		
نيجيريا	١٣	١	٧	١			٢٠	٢	٤٧	٤
نيوزيلندا	٢	صفر					٢	صفر		
الهند	١٨	صفر	٢٨	صفر	٢ ٥٧٥	٤	٢ ٦٢١	٤	١٩	٢
هولندا	١٤	صفر	٤	صفر			١٨	صفر	٨	١
الولايات المتحدة									٨	٢
اليمن	١٦	صفر	٤	صفر			٢٠	صفر	٣	صفر
اليونان	٤	صفر	٢	صفر			٦	صفر		
المجمـــوع حسب نوع الجنس	**٥٨٠**	**١١**	**٢٧٤**	**٦**	**٨ ٤٥٣**	**٩١**	**٩ ٣٠٦**	**١٠٨**	**٦٠٦**	**٥٠**
المجموع	**٥٩١**		**٢٨٠**		**٨ ٥٤٤**		**٩ ٤١٤**		**٦٥٦**	

UNMIS
August 2007
Sector boundary
International boundary
State boundary
National capital
Airport
Main road
Railroad
Military deployment of less than company strength is not depicted on this map.
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Supplemental
Identification
Dilling
Julud
Kauda
Kurmuk
Maridi
Yei
Supplemental
BANGLADESH (-)
Identification
Maridi
Yei
EGYPT
SUDAN
CHAD
ERITREA
ETHIOPIA
KENYA
UGANDA
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
SOUTH SUDAN
NORTHERN DARFUR
WESTERN DARFUR
SOUTHERN DARFUR
NORTHERN KORDOFAN
SOUTHERN KORDOFAN
KHARTOUM
GEZIRA
KASSALA
GEDAREF
RED SEA
NILE
WHITE NILE
BLUE NILE
SENNAR
UPPER NILE
JONGLEI
UNITY
NORTHERN BAHR EL GHAZAL
WESTERN BAHR EL GHAZAL
WARRAP
LAKES
WESTERN EQUATORIA
CENTRAL EQUATORIA
EASTERN EQUATORIA
Khartoum
Juba
Malakal
Wau
Aweil
Bentiu
Abyei
Rumbek
Yambio
Torit
Kapoeta
Nagishot
Nasser
Bor
Kigille
Ukwaa
Towot
Paloich
Melut
Renk
Kosti
Sinnar
Ed Damazin
Ad Damer
Atbara
Shendi
Haiya
Gadamai
Gedaref
Kassala
Halfa al Gadida
Asmara
Port Sudan
Halaib
Wadi Halfa
Selima Oasis
Laqiya Arba'in
Kerma
Dongola
Old Dongola
Nukheila
El'Atrun
Abu 'Uruq
Omdurman
Wad Medani
Miski
Umm Badr
Al Fasher
Geneina
Nyala
Ali Fula
Tullus
Bura
Radom
Kafia Kingi
Raga
Kadugli
Abu Zabad
En Nahud
El Obeid
Talodi
Ad Damazin
Āḏīs Ābeba (Addis Ababa)
Lake Nasser
Lake Albert
Lake Salisbury
L. Turkana (L. Rudolf)
L. Kyoga
Administrative boundary
0 100 200 300 km
0 100 200 mi
Map No. 4249 Rev. 8 UNITED NATIONS
August 2007 (Colour)
Department of Field Support
Cartographic Section